

الأحد
٢٨ شعبان ١٤٠٢ هـ
٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٨٢ م

الكويت
الجريدة الرسمية لحكومة الكويت
تصدرها وزارة الاعلام

العدد
١٤٢٢
السنة الثامنة والعشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢
بانشاء الهيئة العامة للاستثمار

مادة ٢

غرض الهيئة أن تتولى باسم حكومة الكويت وحسابها ادارة استثمار المال الاحتياطي للدولة ، والاموال المخصصة لاحتياطي الاجيال القادمة ، وغير ذلك من الاموال التي يعهد بها وزير المالية الى الهيئة لادارتها .

مادة ٣

يتولى ادارة الهيئة مجلس ادارة يشكل برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير النفط ووكيل وزارة المالية ومحافظ البنك المركزي وخمسة اعضاء آخرين من الكويتيين المتخصصين في مختلف مجالات الاستثمار يعينون بمرسوم لمدة أربع سنوات ويجوز اعادة تعيينهم ، على أن يكون من بينهم ثلاثة على الاقل ممن لا يتولون أى وظيفة عامة .

ومجلس الادارة هو الجهاز المسئول عن شئون الهيئة وله جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق غرضها وعلى الاخص ما يلي :

أ - رسم السياسة العامة للهيئة والاشراف على تنفيذها ووضع برامج الاستثمار ومتابعة انجازها واصدار القرارات اللازمة لذلك .
ب - وضع اللوائح الادارية والمالية اللازمة للهيئة والاشراف على تنفيذها .

ج - ممارسة مختلف عمليات استثمار الاموال سواء مباشرة أو عن طريق مؤسسات أخرى .
د - اقرار مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي قبل عرضها على الجهات المختصة .

بعد الاطلاع على المواد ٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١ و٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠ من الدستور

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بانشاء ديوان المحاسبة ، المعدل بالمرسوم بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد والبنك المركزي والمهنة المصرفية ، المعدل بالمرسوم بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٧

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم تداول الاوراق المالية الخاصة بالشركات .

وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن احتياطي الاجيال القادمة

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد اعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون التجارة وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه

مادة ١

تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى «الهيئة العامة للاستثمار» وتلحق بوزير المالية ويكون مقر الهيئة في دولة الكويت، ويجوز لها أن تنشأ مكاتب في خارج دولة الكويت .

مادة ٤

يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه ، ولا يكون الاجتماع صحيحا الا بحضور أغلبية الاعضاء ، على أن يكون من بينهم رئيس المجلس ، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس .

ويجب دعوة مجلس الادارة للاجتماع أربع مرات على الأقل في السنة ، وتوجه الدعوة قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٥

يقدم رئيس مجلس الادارة الى مجلس الوزراء مع مشروع ميزانية الهيئة تقريرا مفصلا عن اعمال الهيئة وأوضاع الاموال المستثمرة يتضمن تقييما لما حققته من أداء على أساس برامج الاستثمار المرسومة وفي ضوء السياسة العامة للتنمية على المدى الطويل .

مادة ٦

يمثل الهيئة امام القضاء وفي صلاتها بالغير رئيس مجلس ادارتها كما يقوم بالاشراف على ادارة اعمالها ويكون له في ذلك الاختصاصات التي تحددها لوائح الهيئة وله أن يمهّد ببعض هذه الاختصاصات الى العضو المنتدب للهيئة .

مادة ٧

يعين مجلس الادارة بناء على ترشيح رئيس المجلس عضوا مندوبا للهيئة من بين أعضاء المجلس من غير المعيّنين بحكم وظائفهم ويحدد مكافآته وشروط خدمته ، ويكون العضو المنتدب مسؤولا أمام المجلس عن أعمال الهيئة ويشرف على تنفيذ سياسة المجلس وقراراته طبقا للوائح التي يصدرها المجلس .

ويجوز لمجلس الادارة أن يعين مديرا أو أكثر لمعاونة العضو المنتدب بناء على ترشيح رئيس المجلس من الكويتيين ويحدد مكافآتهم وشروط خدمتهم .

ويتفرغ العضو المنتدب والمديرون لعملهم في الهيئة ولا يجوز لاي منهم أثناء توليه منصبه أن يؤدي عملا لغير الهيئة بأجر أو بدون أجر ولا أن يزاول الاعمال التجارية أو الصناعية أو المهنية .

مادة ٨

يكون للهيئة جهاز من الموظفين يعين العاملون فيه طبقا للنظام الذي يضعه مجلس الادارة وذلك دون اخلال بأحكام المادتين ٣٨ و٥٥ من المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية .

ولا يجوز لاعضاء مجلس الادارة أو العاملين بالهيئة أو لاي من المشتركين في نشاطها بأى صورة من الصور الإدلاء ببيانات أو بمعلومات عن أعمالهم أو أوضاع الاموال المستثمرة الا باذن كتابي من رئيس مجلس الادارة ، ويستمر هذا الحظر حتى بعد انقطاع صلة الشخص بأعمال الهيئة .

مادة ٩

مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات كل من أفشى سرا من أسرار العمل بالهيئة أو بيانا أو معلومات اطلع عليها بحكم عمله .

مادة ١٠

يكون للهيئة ميزانية ملحقة تتكون مواردها من المبالغ التي تخصصها لها الدولة في الميزانية العامة .

وتبدأ السنة المالية للهيئة مع السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها . على أن تعتبر السنة المالية الأولى لها من تاريخ العمل بهذا القانون الى اخرشهر يونيو من السنة المالية التالية .

مادة ١١

يحدد مجلس الادارة النظم والاجراءات المحاسبية السنوية .

ولا تطبق على أعمال الهيئة أحكام الرقابة المسبقة المقررة بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وذلك مع عدم الاخلال باختصاص ديوان المحاسبة في فحص حسابات الهيئة دون التدخل في تسيير أعمالها أو سياستها .

ويكون للهيئة مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين يعينه مجلس الادارة بناء على ترشيح وزير المالية ويحدد أتعابه وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها .

مادة ١٢

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

امير الكويت

جابر الاحمد

صدر بقصر السيف في ٢١ شعبان ١٤٠٢هـ

الموافق: ١٣ يونيو ١٩٨٢م